

مذكرة عامة عدد 30 / 2016

الموضوع: الجدول المطبق على موسم الحبوب 2014 / 2015 مداخل سنة 2015 تصريح 2016.

طبقا لأحكام الفصل 24 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، يحدد الربح الصافي بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري حسب إحدى الطرق الثلاثة الموالية :

1- الطريقة الأولى لضبط الدخل الصافي الخاضع للضريبة :

يتكون الدخل الصافي من الفارق الإيجابي بين المقاييس الجمالية المحققة أثناء السنة المدنية والنفقات التي يستلزمها الاستغلال أثناء نفس السنة باعتبار تأثير المخزونات.

لا تستلزم هذه الطريقة لضبط الدخل مسك محاسبة بل تقتضي وجود وثائق إثبات المقاييس ونفقات الاستغلال .

2- الطريقة الثانية لضبط الدخل الصافي الخاضع للضريبة: النظام الحقيقي.

تطبق هذه الطريقة لضبط الدخل الصافي على الأشخاص الذين يثبتون مسكهم لمحاسبة قانونية طبقا للتشريع المحاسبي الجاري به العمل.

وفي هذه الحالة، يضبط الدخل الصافي كما هو معمول به في مادة الأرباح الصناعية والتجارية.

3- الطريقة الثالثة لضبط الدخل الصافي الخاضع للضريبة : الربح التقديري.

في غياب وثائق تبرر المقاييس والنفقات أو في حالة عدم مسك محاسبة قانونية، يضبط الدخل الصافي على أساس ربح تقديري يأخذ بعين الاعتبار نوعية الأنشطة حسب الجهات بعد استشارة الخبراء في الميدان .

لهذا الغرض وتبعا لموسم زراعة الحبوب 2015/2014 عقدت اللجنة المشتركة المتكونة من ممثلين عن الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي وممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية وعن الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عدة جلسات قامت خلالها بتحيين الجدول المحدد لمداخيل سنة 2015 المتأتية من زراعة الحبوب بعنوان الموسم 2014-2015 موضوع تصريح 2016 حسب المناطق المضمنة بالجدول المصاحب.

وقد تم ضبط الدخل الصافي للهكتار الواحد من طرف اللجنة السالفة الذكر حسب المناطق ونوعية الحبوب كما يلي :

(بالدينار)

المناطق	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير
المنطقة عدد 1	خسارة بـ 492,236	خسارة بـ 863,900	خسارة بـ 595,258
المنطقة عدد 2	خسارة بـ 785,376	خسارة بـ 857,591	خسارة بـ 595,258
المنطقة عدد 3	خسارة بـ 641,788	خسارة بـ 622,225	خسارة بـ 595,258

هذا وتجدر الإشارة، إلى أن المداخيل المضبوطة حسب هذه الطريقة التقديرية تشكل حدا أدنى لاحتساب قاعدة الضريبة على الدخل المستوجبة بعنوان سنة 2015 تصريح 2016 وإذا تبين للإدارة وجود عناصر تمكنها من مراجعة المداخيل المصرح بها فإن المداخيل المعدلة هي التي تؤخذ بعين الاعتبار.

عن وزير المالية وتتميز منه
المندوب العام
المندوب العام